أثر سياسة التحرير الاقتصادي في التعليم العام في السودان

دراسة حالة ولاية النيل الابيض خلال الفترة (٢٠٠١م - ٢٠٠٩م)

إعداد :

د. رشيدة عباس العوض محمد صالح، أستاذ الاقتصاد المساعد، منسق الدراسات العليا جامعة النيل الأبيض، كلية الاقتصاد والدراسات المصرفية

rasidaabas@wnu.edu.sd

المستخلص

هدف البحث لمعرفة أثر سياسة التحرير الاقتصادي على التعليم العام في السودان وكانت دراسة حالة ولاية النيل الابيض، وتمثلت مشكلة البحث في إن التعليم في ولاية النيل الأبيض يعتريه تدني مستوي التعليم الناتج من عدم توفير الكوادر التعليمية المدربة والمؤهلة، وعدم تهيئة البيئة التعليمية وضعف خدمات التعليم، من أهم النتائج التي توصل اليها البحث إن سياسة التحرير الاقتصادي لها تأثير إيجابي علي التعليم غير الحكومي، كما إن لها أثر سالب في تدني مستوي التعليم الحكومي، وأهم التوصيات الاهتمام بالمدارس الحكومية وتوفير خدمات التعليم لها، زيادة الميزانية الموجهة للتعليم الحكومي وتحسين البيئة التعليمية وتوفير الكتاب المدرسي للطلاب.

الكلمات المفتاحية: التحرير الاقتصادي، التعليم الحكومي، التعليم الخاص، خدمات التعليم.

Abstract

The aim of the research is to know the impact of the economic liberalization policy on education in White Nile State. The problem of the research was that education in White Nile State is plagued by a low level of education resulting from the lack of trained and qualified educational personnel, the lack of preparation of the educational environment and the weakness of educational services, among the most important results reached. It is researched that the economic liberalization policy has a positive impact on non-governmental education, and it also has a negative impact on the decline in the level of government education. The most important recommendations are paying attention to government schools and providing educational services to them, increasing the budget directed to government education, improving the educational environment, and providing textbooks for students.

Keywords : **economic liberalization, public education, private education, education services.**

المبحث الأول: الإطار المنهجي والدراسات السابقة

مقدمة :

يعتبر التعليم من الخدمات الضرورية التي لأبد من أن توفرها الدولة وتساعد عليها، والتعليم يحتاج إلي مصروفات كبيرة وتكاليف عالية، كما يساهم في تقدم البلدان ويقوم بتوفير الكوادر البشرية المؤهلة، ويعمل علي تحسين الحالة الاقتصادية للمجتمع والافراد من خلال زيادة دخل الفرد وزيادة الدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي وتحقيق رفاهية المجتمع. سياسة التحرير الاقتصادي علي التعليم سياسة تقوم بها الدولة من خلال التنازل عن التعليم والصرف عليه، وتركه حرا للمنافسة فيه من قبل الأفراد والمؤسسات والجهات غير الحكومية، وتركت المجال للأفراد بنيل تصاديق بفتح مدارس غير حكومية لذوي المقدرات المالية، توسع المجال في المدارس الغير حكومية واصبحت تنافس المدارس الحكومية، تم تطبيق هذه السياسة في ولاية النيل الأبيض بقيام عدد من المدارس الغير الحكومية تم التصديق لها من قبل أدارة التعليم غير الحكومي.

مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث في إن التعليم في ولاية النيل الأبيض يعتريه تدني مستوي التعليم الناتج من عدم توفير الكوادر التعليمية المدربة والمؤهلة، وعدم توفير البيئة التعليمية وخدمات التعليم، ضعف الميزانية المخصصة لتعليم الحكومي.

أهمية البحث :

الأهمية العلمية: تنبع أهمية البحث من أن التعليم من أهم المؤشرات لتطوير والتقدم في أي دولة، كما يعد المورد البشري الأساس النهائي للثروة فرأس المال والموارد الطبيعية رغم أهميتها الأ أنها بدون العنصر البشري المدرب الكفء المؤهل لن يكون لها قيمة لذلك فتنمية القدرات البشرية يحتاج للتعليم ونظمه عبر مراحله المختلفة.

الأهمية العملية يحظى التعليم باهتمام كبير من الحكومات والمنظمات والمؤسسات والعامين في مجال التعليم في كل دول العالم.

أهداف البحث :

١- معرفة التأثيرات التي قد تحدثها سياسة التحرير الاقتصادي في مجال التعليم.
٢- الوصول إلي دلائل تمكن واضعي السياسة من فهم الأثار الناتجة من تبني سياسة التحرير الاقتصادي.
٣- معرفة مدى قدرة سياسة التحرير الاقتصادي في مواجهة الصعوبات التي قد تواجه التعليم.

فرضيات البحث :

١- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسة التحرير الاقتصادي والتعليم الحكومي.
٢- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسة التحرير الاقتصادي والتعليم غير الحكومي.
٣- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسة التحرير الاقتصادي وتوفير خدمات التعليم.

حدود البحث :

الحدود المكانية : ولاية النيل الأبيض، جمهورية السودان.

الحدود الزمانية : ٢٠٠١م – ٢٠٠٩م

الحدود الموضوعية: أثر سياسة التحرير الاقتصادي في التعليم العام في السودان.

مصادرجمع البيانات :

يعتمد البحث على مصادر أولية تتمثل في استخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات، ومصادر ثانوية التي تتمثل في الكتب والمراجع والدراسات السابقة.

منهج البحث :

أستخدم البحث المنهج الوصفي الإحصائي التحليلي باستخدام Spss .

عينة البحث :

الموظفين والعامليين من مدارس مختلفة وبعض اولياء امور الطلاب.٢٣ .

مجتمع البحث:

نجد أن المجتمع ذو صلة بالبحث يتركز في العاملين في المدارس من معلمين وطلاب واولياء امور الطلاب من المدارس الحكومية وغير الحكومية.

تنظيم البحث :

يشتمل البحث على اربعة مباحث يتناول المبحث الأول: الإطار المنهجي والدراسات السابقة. إما المبحث الثاني يشتمل علي الإطار النظري، والمبحث الثالث ادبيات البحث. المبحث الرابع التحليل والنتائج والتوصيات والمصادر والمراجع والملاحق.

الدراسات السابقة :

١. **دراسة محمد سيف الدين فهمي(١٩٧٥م)**: تناولت الدراسة اهمية وضع خريطة تعليمية لبلد مثل البحرين، تهدف الدراسة إلى وضع خارطة تعليمية لدولة البحرين وعلى مدي خمسة عشر عاما "وتشمل جميع مراحل التعليم وتظهر الدراسة التفاوت الشديد في معدلات الانتساب للتعليم الابتدائي فمناطق تزيد نسبتها عن ١٠٠% بينما تنخفض انخفاض واضح في مناطق أخرى، من نتائج الدراسة، يمكن استيعاب التلاميذ كافة في المراحل الابتدائية بحلول عام ١٩٩١م.(فهمي،١٩٧٥م)
٢. **دراسة محمد منير مرسي**(١٩٧٧م): تناولت الدراسة تخطيط التعليم واقتصادياته ومشكلة إن الدول النامية فقيرة في مواردها المالية والبشرية القادرة على الإنتاج وتعاني هذه الدولة من البطالة المقنعة لسوء تنمية مواردها البشرية وسوء توزيعها، هدفت الدراسة إلى تنمية التعليم من خلال التوسع في المؤسسات التعليمية لأعداد جيل العمال المهرة في كل قطاعات الإنتاج والخدمات، من نتائج الدراسة إن التعليم يعتبر بمثابة الطاقة المحركة للتنمية البشرية التي تهدف الى تحقيق التقدم للعنصر البشري من خلال التكوين الأمثل لقدرات الفرد ومهاراته.(مرسي،١٩٧٧م)
٣. **دراسة نديم شمسين(١٩٨٧م)** : تناولت الدراسة خريطة مدرسية لمنطقة القلمون بسوريا، هدفت الدراسة إلى تخطيط التعليم في المناطق الإدارية وإيجاد التوازن في التعليم بين الاناث والذكور ومعالجة مشاكل الانقطاع والتسرب والزامية التعليم في المرحلة الابتدائية، من نتائج الدراسة هنالك نسب تسرب ضئيلة في المرحلة الابتدائية وخاصة الصفين الأخيرين، إما المرحلة الثانوية العامة فتفتقر إلى التجهيزات والوسائل التعليمية.(شمسين،١٩٨٧م)

٤. **دراسة عفاف محي الدين محمد علي(٢٠٠٩م):** تناولت الدراسة مشكلة البيئة الخاصة بمدينة كوستي، هدفت الدراسة إلى اقتراح خريطة مدرسية وتربوية لمنطقة كوستي والقرى التي حولها، من نتائج الدراسة إن نسبة الوسائل التعليمية الموجودة في المدارس لتدريس المواد دون نسبة ٥٠% وهي تعتبر ذات أهمية قصوى في إيصال المادة للتلاميذ، إن نسبة العجز في الخدمات في المدارس ٨١,٧% وهي نسبة كبيرة مقارنة بنسبة الخدمات الموجودة.(عفاف،٢٠٠٩م)

مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية: نجد أن الدراسات السابقة لم تتناول التعليم بشكل مباشر وانما تحدثت عن الخارطة التعليمية او عن تخطيط التعليم و اقتصادياته، وتناولت بعضها مشكلة البيئة التعليمية او الخارطة المدرسية، أما الدراسة الحالية فقد أضافت دور سياسة التحرير الاقتصادي على التعليم العام وأثرها على مخرجات التعليم بشقيه الحكومي وغير الحكومي.

المبحث الثاني : الإطار النظري

سياسات التحرير الاقتصادي :

التحرير الاقتصادي يعرف بأنه تحرير الأنشطة الاقتصادية من القيود واطلاق قوى السوق علي قانون العرض والطلب، وتحرير العملة الوطنية والغاء الرقابة على النقد وتحرير أسعار الفائدة وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي عبر خصخصة مؤسسات القطاع العام، فضلا على ذلك جذب رؤوس الأموال الأجنبية وتعبئة رؤوس الاموال الوطنية لوضعها في برنامج الإصلاح والتنمية الاقتصادية التي تحمل سمات اقتصاديات الدول الأقل تقدما"، وذلك لتحقيق الأهداف الاقتصادية وتحريك جمود الاقتصاد، اذ تقوم الحكومة بتقديم القطاع الأهلي على نفسها بقيادة النشاط الإنتاجي بم يمتلك من استثمارات لتحقيق النتائج الإيجابية المتمثلة في رفع معدلات النمو، فضلا عن تحقيق الوفرة العامة لكافة السلع وتحقيق شروط المنافسة الكاملة.(أسامة،١٩٩٩م،ص١٧)

اهداف سياسة التحرير الاقتصادي :

إن سياسة التحرير الاقتصادي تم وضعها لتحقيق عدة أهداف اقتصادية واجتماعية وهي رفع كفاءة أداء الاقتصاد القومي بانسحاب الحكومة من النشاط الاقتصادي وتخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة لتمويل الإنفاق علي الاستثمارات العامة، كذلك زيادة دخل الحكومة الناتج من التصرف في وحدات القطاع العام بالبيع ومن ثم تشجيع الأفراد والهيئات على امتلاك وحدات الإنتاج وتوفير فرص عمل جديدة وايضا" زيادة الإنتاج كما ونوعا مما يؤدي إلي خفض التضخم وزيادة الصادرات وخفض والواردات وتقليص العجز في ميزان المدفوعات وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ورفع مستوي المعيشة للمواطن.(أسامة،١٩٩٩م، ص١٨)

معوقات سياسة التحرير الاقتصادي :

تواجه سياسة التحرير الاقتصادي الكثير من المعوقات التي تقف في طريق تنفيذها وهي تقويم العملة الوطنية مما يؤدي إلي انخفاض قيمة العملة الوطنية مقابل قيمة العملات الأجنبية، كذلك يؤدي انخفاض العملة الوطنية إلي ارتفاع تكلفة مدخلات الإنتاج وضعف إمكانات الحصول على النقد الأجنبي بجانب القصور الهيكلي لمؤسسات الوساطة المالية التي تساهم في عمليات سوق المال وكذلك غياب المؤسسات الصانعة للأسواق، وعدم كفاءة النظام الضريبي من حيث العدالة الضريبية كما إن المواجهة بارتفاع الأسعار مسببا التضخم الحقيقي

والجوهري في الاقتصاد القومي، وكذلك ضعف البن التحتية من وسائل المواصلات والاتصالات والطرق المعبدة ومن ثم انتقال الأثار السالبة لسياسة التحرير علي الشرائح الضعيفة والفقراء ومحدودي الدخل بصورة اكبر، وايضاً ضعف معدل الوعي للعاملين وضعف القدرات الإدارية في مؤسسات الدولة والمؤسسات الخاصة وتأثير الأنماط الاستهلاكية مثل الاتجاه نحو استخدام السلع المستوردة الأمر الذي يؤدي الى زيادة عبء ميزان المدفوعات. (أسامة،١٩٩٩م،ص٢٠)

التعليم وعملية تمويله :

يعرف التعليم بانه عملية نقل المعرفة أو العلم وتوصيله من مستوى الأعلى إلى من هو دونه، والتعليم هو مجرد مجهود شخصي لمعونة شخص أخر علي التعلم، وهو عملية حفز واستثمار لقوى المتعلم العقلية ونشاطه الذاتي، وتهيئة الظروف المناسبة التي تمكن المتعلم من التعلم، كما إن التعليم الجيد يكفل انتقال أثر التدريب والتعلم وتطبيق المبادئ العامة التي يكتسبها المتعلم علي مجالات أخرى ومواقف مشابهة.(كمال الدين، ص ١٧)

أهمية التعليم :

التعليم يلعب دور أساسيا في زيادة ورفع فرص المشاركة في التنمية، فهو يعمل على زيادة وعي ومسؤوليات الأفراد تجاه الأمور المحلية والقومية علاوة علي خلق مناخ ملائم لتطوير حياة الأفراد، ويفيد التعليم في زيادة معرفة المواطنين بأساليب الارتقاء بالمستوى الصحي وذلك من خلال التزود بالوعي الغذائي والمعرفة بالطب الوقائي والعلاجي، وهو كذلك يشجع الطلاب على تكوين الاتجاه الادخاري والاستثماري، كما يساعد التعليم الأفراد في المساهمة والمشاركة في أنشطة المنظمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.(مجاهدة،٢٠٠٥، ص٥)

الاستثمارفي التعليم :

يمكن تقييم الاستثمار في التعليم بنفس الطريقة التي يتم فيها تقييم أي نشاط إنتاجي من حيث مدخلاته ومخرجاته، تتمثل مدخلات نظام التعليم في المدخلات المالية من المصادر الحكومية والخاصة، والأصول المادية تتمثل في المرافق التي تتم من خلالها العملية التعليمية مثل المباني المدرسية والفصول في التعليم ما قبل الجامعي، وعدد الجامعات والمعاهد والكليات والاثاثات والوسائل التعليمية، والموارد البشرية تتمثل في أعضاء هيئة التدريس والجهاز الإداري والطلاب والعاملون. اما مخرجات النظام التعليمي فتتمثل في خريجي مراحل التعليم المختلفة في لحظات زمنية معينة، فيما عدا مخرجات التعليم الأساسي التي ينبغي تعظيمها الى حدها الأقصى فلابد وان يتم خلال هذه المرحلة استيعاب كل الأفراد في المراحل السنية الخاصة بالتعليم الأساسي ولابد للمخرجات من المراحل التعليمية الأخرى إن تتناسب مع الأهداف الاقتصادية التي يرغبها المجتمع وخصائص سوق العمل.(السيدة، احمد، السيد، ص٢٠٨)

دورالتعليم في عملية التنمية :

التعليم يعني أشياء مختلفة بالنسبة لمختلف الأفراد، فانه ينظر إلى التعليم حتى مستوى معين على انه حق موروث وقد تم تشجيع التعليم علي أساس قدرته علي جعل الفرد اجتماعيا"، وبما إن دول العالم الثالث تحتوي على مجموعات مختلفة من السكان وتضع قيمة كبيرة لتحقيق وحدة وطنية فان التعليم يعمل علي تحقيق هذا الهدف المهم لتلك الدول، وتغيرت النظرة كثيرا" إلى الطريقة التي يساعد بها التعليم في عملية التنمية الاقتصادية علي مر السنين والحاجة لإيجاد القوي العاملة المدربة، وازدادت شعبية أسلوب تخطيط القوى العاملة والتركيز علي

مستويات التدريب المتوسطة والعالية وهذا يعني وجود حاجة للتوسع في التعليم الثانوي والجامعات.(مالكم، مايكل، ١٩٩٥م،ص٣٧٢)

تكلفة التعليم :

ينطلق مفهوم تكلفة التعليم في إن وحدات المنتج هي المدارس والموارد المالية لها تأتي مما تخصصه الدولة والسلطات المحلية وأولياء الأمور والقطاع الخاص لها ومن هذه الموارد يتم الصرف علي إنتاج الخدمة التي تتمثل في تقديم التعليم، وان التحليل الاقتصادي للتعليم يختلف عن تحليل عملية إنتاج منتج صناعي أو خدمي، فمنتج النظام التعليمي يتحدد بعدد التلاميذ اللذين تم تعليمهم أو عدد المتخرجين، وان التعليم ليس سلعة في السوق أي ليس خدمة تباع لكل الزبائن فمعظم تكلفته تاتي من الموارد العامة، فلا تقوم الدولة بالإنفاق علي التعليم من أجل الحصول علي مجرد عائد مالي فقط فهدفها هو تلبية احتياجات المجتمع.(ابو القاسم،٢٠٠٧م،ص٣٢)

مفهوم التعليم الخاص :

المدرسة الخاصة هي مؤسسة غير حكومية تقوم بصفة اصلية أو فرعية بالتعليم كالمدارس والمعاهد سوء كان في مجال التعليم العام أو الفني أو المهني وكذلك رياض الأطفال غير الحكومية، إن التعليم الخاص لا يقتصر فقط على المدارس الصباحية التي تعني بالتعليم الأكاديمي بل يمتد ليشمل المعاهد والمراكز التعليمية الخاصة مثل معاهد تعليم اللغات والطباعة والكمبيوتر وغيرها، ومن ناحية أخرى فان المدارس الخاصة لا تتحمل الدولة أي عبء مالي في أنشاء مبانيها أو صيانتها أو تسييرها.(منال،٢٠١١،ص٣)

أهمية التعليم الخاص :

أهمية التعليم الخاص في الدول النامية التي تعجز إمكانياتها عن تلبية الحاجات المتزايدة للسكان في مختلف أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية والخدمية، كما إن أهمية التعليم الخاص تنبع من كونه هو أصل العمل المجتمعي الذي يساعد في بناء الدولة الحديثة، وتمثل تجارب الدول رافدا اساسيا لصياغة التعليم الخاص كمنهج مقارن فلابد إن يلتزم التعليم الخاص بالأهداف العامة للتعليم العام بالإضافة للأهداف الخاصة به ويسعي إلي التجويد وإتاحة الفرص لأولياء الأمور لاختيار التعليم الذي يرغبونه لأبنائهم وإذكاء روح التنافس بين مؤسسات التعليم الحكومي والخاص والتي تزيد من جودة التعليم.(منال،٢٠١١،ص٤)

مشاكل التعليم الخاص :

يواجه التعليم عدة مشاكل ومعوقات منها، إن التعليم الخاص ما هو الا استثمار مادي بحت وما هو إلا تعليم الصفوة من أبناء الأغنياء، في الوقت الذي اهملت فيه الدولة المدارس الحكومية وأصبحت المدارس الخاصة هي المفضلة للنجاح، وغياب أليات وتشريعات الدولة في مساعدة منظومات التعليم الخاص في التطور والتنمية، أتاحت فرصة للنظرة الضيقة باعتباره نشاطا استثماريا" يجذب موارد للدولة، دم تشجيع الدولة للتعليم الخاص بل وضعت عليه مجموعة من القيود بداية بعدم منحه الأرض لإقامة المدارس وكذلك فرضها رسوم باهظة. (منال،٢٠١١،ص٥)

المبحث الثالث : التعليم في السودان :

التعليم في السودان بدأ مع بداية الهجرات العربية ودخول الدين الإسلامي والذي سبقه التبشير بالمسيحية وكان قيام أول كنيسة في دنقلا العجوز، ثم دخل التعليم الديني في الخلاوي ثم تلاه بعد ذلك قيام المدارس في السودان فالتعليم في السودان قديم ومسيرته طويلة. ونجد إن هنالك مشاكل ومعوقات تواجه التعليم في السودان منها لا يحظى التعليم بالأولوية القصوى في ميزانية الدولة علي المستوى القومي أو الولائي أو المحلي، كما إن ملائمة وتوافق السلم التعليمي في مرحلة الاساس والخاص بالمناهج الدراسية والمحتوى التعليمي به لا يعكس أسلوب المجتمع في حياته أو البيئة المحلية أو الاهتمامات العامة مثل تنمية الريف أو تحقيق السلام أو الصحة التعليمية بالمرحلتين الأساس والثانوي، إن سياسات مجانية والزامية التعليم الأساسي لم يتم التركيز عليها أو التعبير عنها بوضوح ضمن البرامج التعليمية.(يوسف، عبدالريم،٢٠٠٩م،ص٢)

التعليم الخاص في السودان : إن الاستثمار في التعليم أو تحرير التعليم يخفف العبء على الدولة في إدارة وتمويل مؤسسات التعليم الحكومية، وشهدت بداية التسعينيات من القرن الماضي تزايد ملحوظ في أعداد المدارس الخاصة، وزيادة المدارس الخاصة مرتبطة بزيادة النمو السكاني وعدم رضا بعض المواطنين عن مستوي التعليم الحكومي ورغبتهم في تأمين مستوى رفيع من التعليم لأبنائهم، وهذا الواقع أوجد نوعا" من الازدهار في سوق المدارس الخاص وأصبح الاستثمار فيها من انجح الاستثمارات في السودان.(سارة،٢٠١١، ص١٢)

التعليم بولاية النيل الأبيض : بدأ التعليم في ولاية النيل الأبيض بنظام الخلاوي كنظام أهلي بمجهود الشيوخ ورجال الدين، بدأ التعليم الأساسي في ولاية النيل الأبيض عام ١٩٠٢م بمدرسة القطينة الأولية، ثم تبعتها مدرسة الكوة الأولية عام ١٩٠٣م ومدرسة بخت الرضا عام ١٩٠٤م، ومدرسة الدويم الريفية عام ١٩٠٨م كمدرسة متوسطة. مرت تجرب السلم التعليمي في ولاية النيل الأبيض كغيرها من ولايات السودان الأخرى بعدة مراحل حيث كانت المرحلة الأولي من منتصف الخمسينيات وكان النظام السائد هو نظام الثلاثة مراحل، أولية، وسطى، ثانوي بمدى زمني أربع سنوات، وكانت المرحلة الثانية في عهد مايو عندما تغير السلم التعليمي ليكون ابتدائي، ثانوي عام، ثانوي عالي، وكانت الفترة الزمنية ست سنوات للمرحلة الابتدائية، وثلاث سنوات للمرحلة المتوسطة، وثلاث سنوات للمرحلة الثانوية. استمر هذا النظام حتي عام ١٩٩٠م لتدخل تجربة جديدة وهي نظام سنتان للتعليم قبل المدرسي، وثمان سنوات للأساس، وثلاث سنوات للثانوي. وتطورت سياسات التعليم بولاية النيل الأبيض وفقا" لتطورات التعليم القومي حيث تم وضع قوانين ولوائح تنظم عمل كل المؤسسات التعليمية في البلاد، مثل وضع لوائح منظمة لكل من مجالس الآباء والمعلمين واللوائح المدرسية والتعليم الخاص.(عليان،٢٠٠٩م،ص٢)

التعليم الخاص في ولاية النيل الأبيض :

ظهر التعليم الخاص في ولاية النيل الأبيض كمؤسسات تربوي ذات نمط استثماري وتنفيذا لسياسة الدولة الرامية لتعميم التعليم وتسهيل الوصول اليه عملت الولاية علي تشجيع الاستثمار في مجال التعليم غير الحكومي تحفيزا للقادرين علي الإسهام في نشر التعليم وتنمية الولاية، وعلي ضوء ذلك أنشأت وزارة التعليم بالولاية إدارة خاصة للتعليم غير الحكومي تقوم بالمسئولية الكاملة في هيمنتها وأشرافها علي التعليم الخاص وضبط مساره في الأشراف الإداري والفني. تطور التعليم غير الحكومي بالولاية وفقا لقانون التعليم لعام ١٩٩٢م وبموجب ذلك تم التصديق بفتح المدارس الخاصة في عام ١٩٩٧م في كل من كوستي وربك وتندلتي بمدرسة واحدة في كل مدينة،

ومراعاة لما تحقق من فائدة للمستثمر والمواطنين وماتحقق من نجاحات في المجال التربوي فقد بدأت الزيادة في إطراد وذلك لما تقدمه الوزارة من تشجيع متمثل في في خفض رسوم تصديق المدارس وتسهيل الانتداب من الوزارة للتعليم الخاص. للتعليم الخاص سلبيات وإيجابيات فمن سلبياته جزب التعليم الخاص للكوادر المؤهلة والمدربة من المدارس الحكومية، كما انه يقوم باستيعاب الطلاب المتفوقين ودمجهم في المدارس الخاصة لرفع درجة نجاح المدرسة، إما الإيجابيات تتمثل في إن المدارس الخاصة خففت الضغط علي المدارس الحكومية باستيعابها لعدد كبير من الطلاب، كذلك وجود مدارس خاصة في بعض الأرياف التي لا توجد بها مدارس حكومية خاصة المدارس الثانوية، كما إن التعليم الخاص يوفر بيئة تعليمية مهيئة من حيث توفير الكتاب والإجلاس للطالب مما جعل الآباء يفضلون المدارس الخاصة لضمان نجاح ابنائهم[1].(لائحة، وزارة التربية،١٩٩٧م،ص٤)

المبحث الثالث: الإطار التحليلي

ثبات وصدق اداة الاستبانة :

أ – الثبات والصدق الاحصائي :

يقصد بثبات الاختبار ان يعطي المقياس نفس النتائج اذا ما استخدم اكثر من مرة واحدة تحت ظروف مماثلة ، ويعني الثبات ايضا انه اذا ما طبق اختبار ما علي مجموعة من الافراد ورصدت درجات كل منهم ثم اعيد تطبيق الاختبار نفسه علي المجموعة نفسها وتم الحصول علي الدرجات نفسها يكون الاختبار ثابتا تماما. كما يعرف الثبات ايضا بأنه مدي الدقة والاتساق للقياسات التي يتم الحصول عليها مما يقيسه الاختبار. اما الصدق فهو مقياس يستخدم لمعرفة درجة صدق المبحوثين من خلال اجاباتهم علي مقياس معين ، ويحسب الصدق بطرق عديدة اسهلها كونه يمثل الجزر التربيعي لمعامل الثبات. وتتراوح قيمة كل من الصدق والثبات بين الصفر والواحد ، وقياس الصدق هو معرفة صلاحية الاداة لقياس ما وضعت له.

استخدمت الباحثة طريقة معامل الفا من اجل اختبار ثبات الاجابات علي فقرات الاستبيان، حيث يقيس هذا المعامل مدي الثبات الداخلي لفقرات الاستبيان ومقدرته علي اعطاء نتائج متوافقة لردود المبحوثين تجاه فقرات الاستبيان ، وتتراوح قيمة معامل الفا بين (٠ - ١٠٠ %) وتكون مقبولة احصائيا اذا ذادت عن ٦٠ % فعندها يكون ثبات الاداة جيدا ويمكننا تعميم النتائج.

جدول رقم (١) معامل الصدق والثبات للعينات

	العدد	النسبة
العينة	٢٠	١٠٠ %
المجموع	٢٠	١٠٠ %

المصدر: الباحثة من بيانات الاستبيان.٢٠٢٣م

جدول رقم (٢) معامل الفا كرومباخ

عدد الاسئلة	الفا كرومباخ
١٢	٠.٧٨٢

المصدر: اعداد الباحثة من بيانات الاستبيان.٢٠٢٣م

[1] لائحة المدارس غير الحكومية لسن ١٩٩٧م، وزارة التربي والتعليم الولائية، ص ٤

فيما يتعلق بالصدق الكلي للاستبيان ومن خلال معامل الثبات نجد انه يساوي ٨٨.٠ = $\sqrt[2]{٠.٧٨٢}$.

تلاحظ الباحثة من خلال الجدول اعلاه ان ثبات الاستبانة ٠.٧٨٢ اي بمعدل ٧٨ % والصدق = ٠.٨٨ بمعدل ٨٨ % اي ان الاستبانة تتمتع بمعاملي صدق وثبات عاليين وهذا ما يحقق اغراض البحث ويجعل التحليل الاحصائي مقبولا.

رابعا : الاساليب الاحصائية المستخدمة : لتحليل بيانات أسئلة الاستبانة استخدمت الباحثة برنامج SPSS والذي يعد من أقوى البرامج المستخدمة في عمليات التحليل الإحصائي. وكلمة SPSS هى اختصار لـ science social for package Statistical . وتم استخدام الاختبارات الإحصائية الآتية : الأساليب الإحصائية الوصفية عن طريق النسب المئوية والتكرارات حيث تم عرض الاستبانة على بعض المختصين لمعرفة مدي صلاحيتها. وبعد التأكد من إمكانية تحقيقها الأهداف والإجابة على تساؤلات البحث تم توزيعها على بعض الموظفين والعاملين في مدارس مختلفة وأظهروا لنا الكثير من التعاون والتجاوب. والاساليب الاحصائية المستخدمة في تحليل البيانات هي :

أ – معامل الفا كرومباخ لاختبار الصدق والثبات لأسئلة الاستبانة المستخدمة في جمع البيانات

ب – التكرارات والنسب المئوية لوصف افراد الدراسة وتحديد نسب اجاباتهم علي عبارات الاستبانة.

ج – الوسط الحسابي يستخدم لوصف البيانات اي لوصف اتجاه المبحوثين نحو العبارة هل هو سلبي ام ايجابي للعبارة.

د – الانحراف المعياري للدلالة علي كفاءة الوسط الحسابي في تمثيل مركز البيانات.

هـ - استخدمت الباحثة مقياس ليكارت الخماسي للخمسة خيارات (اوافق بشدة، اوافق، محايد، لا اوافق، لا اوافق بشدة) حسب الاوزان التالية :

جدول رقم (٣) اوزان مقياس ليكارت الخماسي

الوزن	الرأي
١	لا او افق بشدة
٢	لا أو افق
٣	محايد
٤	أو افق
٥	او افق بشدة

المصدر: إعداد الباحثة (من بيانات الاستبيان – ٢٠٢٣م).

قامت الباحثة بعد ذلك بحساب المتوسط المرجح على النحو التالي :

جدول رقم (٤) المتوسط المرجح لاوزان مقياس ليكارت الخماسي

المتوسط المرجح	الرأي
من ١ الى ١.٧٩	لا او افق بشدة
من ١.٨٠ الى ٢.٥٩	لا أو افق
من ٢.٦٠ الى ٣.٣٩	محايد
من ٣.٤٠ الى ٤.١٩	أو افق
من ٤.٢٠ الى ٥	او افق بشدة

المصدر: إعداد الباحثة (من بيانات الاستبيان – ٢٠٢٣م).

ومن خلال الجدول اعلاه يلاحظ ان طول الفترة المستخدمة ٥/٤،أي حوالي ٠.٨٠ ، وقد حسبت الفترة على اساس ان الارقام ١،٢،٣،٤،٥ بينها ٤ مسافات.

تحليل البيانات الشخصية:

١ – النوع : تم سؤال المبحوثين عن النوع واعطيت الاجابات الاتية (ذكر – انثي) وكانت اجابات المبحوثين كما هو موضح في الجدول ادناه :

جدول (٥) النوع

النوع	التكرار	النسبة
ذكر	٢	% ١٠
انثي	١٨	% ٩٠
المجموع	٢٠	% ١٠٠

المصدر: اعداد الباحثة من بيانات الاستبانة ٢٠٢٣م

شكل (١) التوزيع التكراري لمتغير النوع

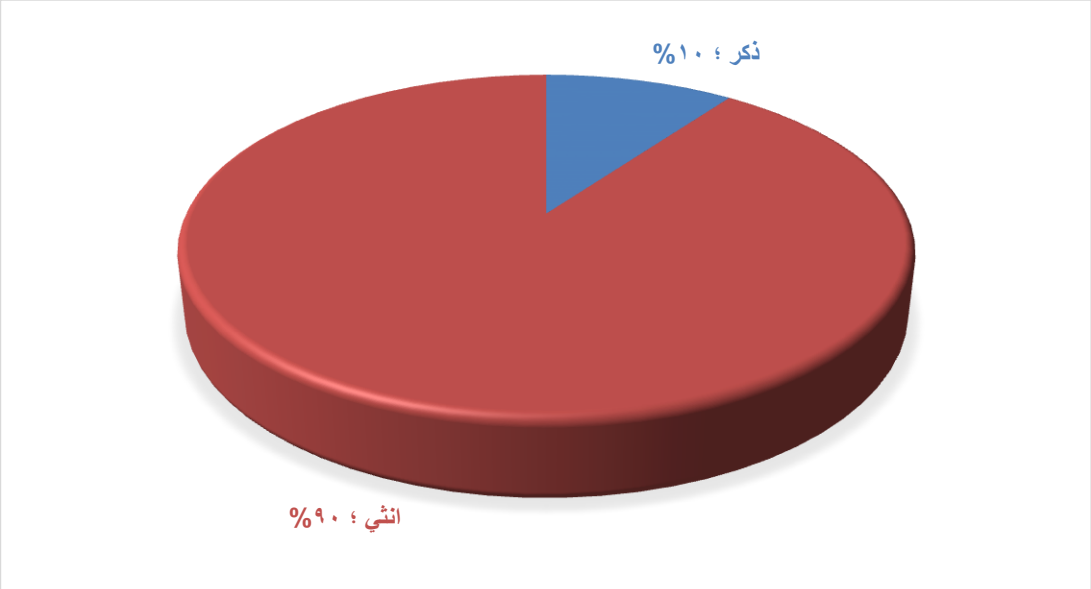

المصدر: الباحثة من بيانات الاستبيان ٢٠٢٣م.

من بيانات الجدول (٥) والشكل (١) يتضح ان نسبة الذكور ١٠ % وان نسبة الاناث ٩٠ % ويلاحظ اكثرية عدد المستجيبين الاناث ضمن افراد مجتمع البحث ويعود ذلك الي ان اكثر القوي العاملة من الاناث الذين تفضلهم المؤسسة.

٢ – **العمر:** تم سؤال المبحوثين عن العمر واعطو الاجابات الاتية : (اقل من ٣٠. ٣٠ واقل من ٤٠. ٤٠ واقل من ٥٠. ٥٠ واقل من ٦٠. ٦٠ فأكثر) والجدول (٦) يوضح الاجابة علي هذا المتغير.

جدول (٦) العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية %
اقل من ٣٠ سنة	٢	%١٠
٣٠ واقل من ٤٠	٨	%٤٠
٤٠ واقل من ٥٠	١٠	%٥٠
٥٠ وافل من ٦٠	٠	%٠
٦٠ سنة فأكثر	٠	%٠
حجم العينة الكلى	٢٠	١٠٠.٠%

المصدر: إعداد الباحثة (من بيانات الاستبيان – ٢٠٢٣م).

شكل (٢) التوزيع التكراري لمتغير العمر

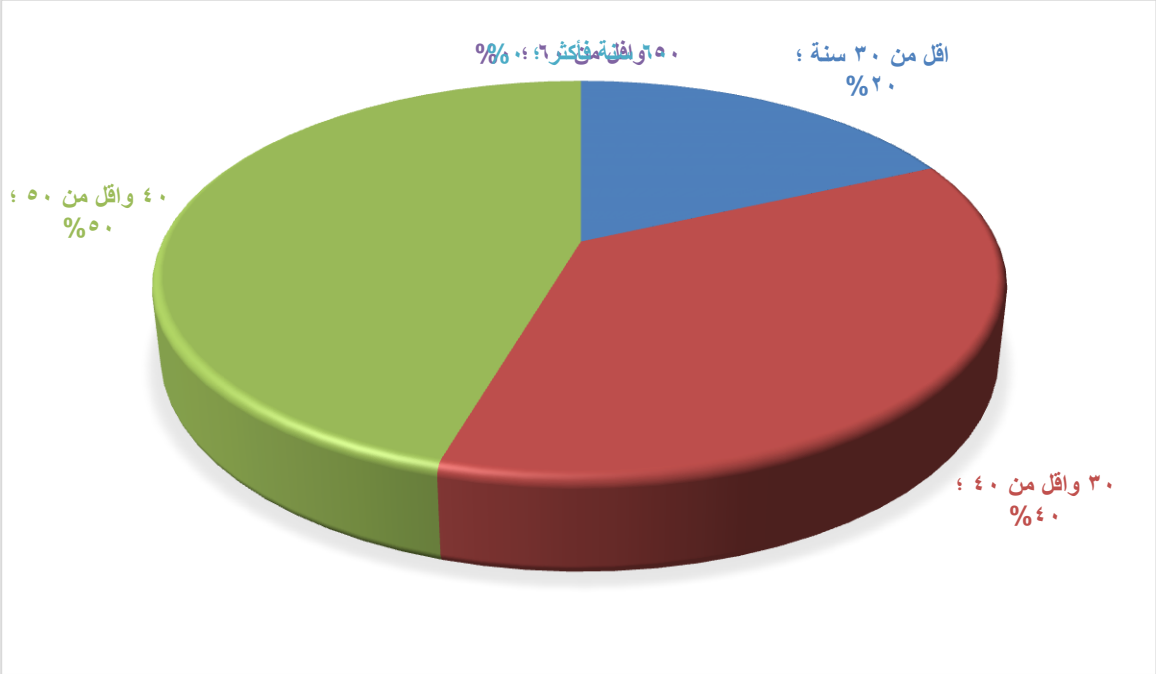

المصدر: الباحثة من بيانات الاستبيان ٢٠٢٣م.

من الجدول (٦) والشكل (٢) يتضح ان الفئة العمرية اقل من ٣٠ سنة ١٠ % و ٣٠ واقل من ٤٠ سنة ٤٠ % و ٤٠ واقل من ٥٠ سنة ٥٠ % ، ويلاحظ ان النسبة الاكثر تكرارا عمرها ٤٠ سنة واقل من ٥٠ يليها الاعمار ٣٠ واقل من ٤٠ سنة.

٣ – **المؤهل العلمي** : تم سؤال المبحوثين عن المستوي العلمي واعطو الاجابات الاتية (ثانوي. جامعي. فوق الجامعي اخري). والجدول (٧) يوضح الاجابات علي هذا المتغير

جدول (٧) المؤهل العلمي

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة المئوية %
ثانوي	٣	%١٥
جامعي	٩	%٤٥
فوق الجامعي	٧	%٣٥
اخري	١	%٥
حجم العينة الكلي	٢٠	١٠٠.٠%

المصدر: إعداد الباحثة (من بيانات الاستبيان – ٢٠٢٣م).

شكل (٣) التوزيع التكراري لمتغير المؤهل العلمي

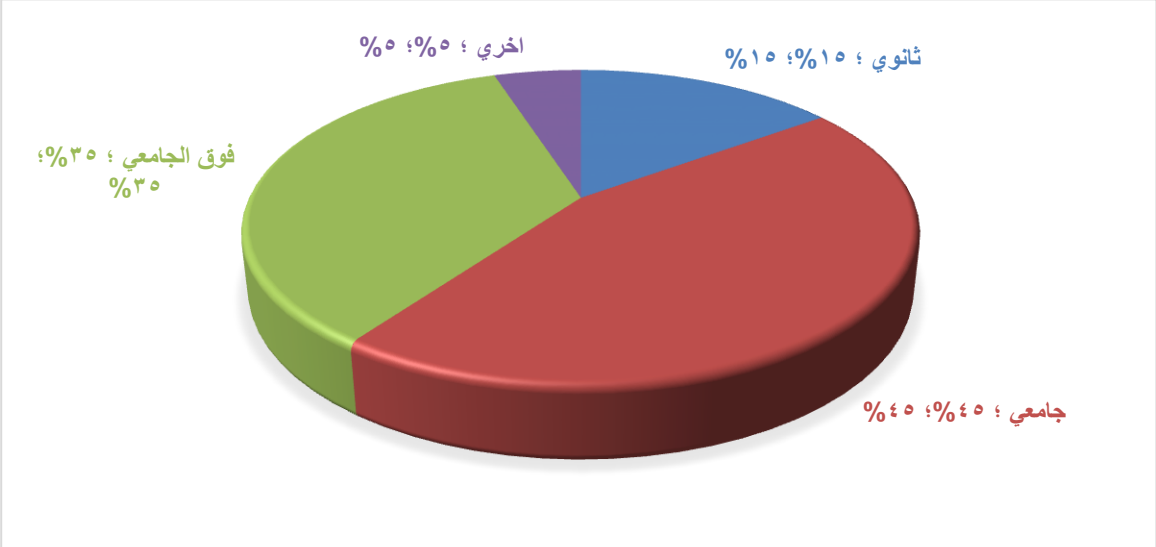

المصدر: الباحثة من بيانات الاستبيان ٢٠٢٣م.

من الجدول (٧) والشكل (٣) يتضح ان المؤهل العلمي ثانوي يمثل نسبة ١٥ % ، والمؤهل العلمي جامعي يمثل نسبة ٤٥ % والمؤهل العلمي فوق الجامعي يمثل نسبة ٣٥ % ، والمؤهل العلمي اخري يمثل نسبة ٥ %. يلاحظ ان النسبة الاكبر للجامعيين وفوق الجامعيين.

٤ – **التخصص الاكاديمي** : تم سؤال المبحوثين عن التخصص العلمي واعطو الاجابات الاتية : (ادارة اعمال ، اقتصاد ، محاسبة ، تقنية معلومات ، اخري) والجدول (٨) الاتي يوضح الاجابات علي ذلك المتغير :

جدول (٨) التخصص الاكاديمي

التخصص الاكاديمي	التكرار	النسبة المئوية %
ادارة اعمال	٣	%١٥
اقتصاد	٢	%١٠
محاسبة	٣	%١٥
تقنية معلومات	١	%٥
اخري	١١	%٥٥
حجم العينة الكلي	٢٠	١٠٠.٠%

المصدر: إعداد الباحثة (من بيانات الاستبيان – ٢٠٢٣م).

شكل (٤) التوزيع التكراري لمتغير التخصص العلمي

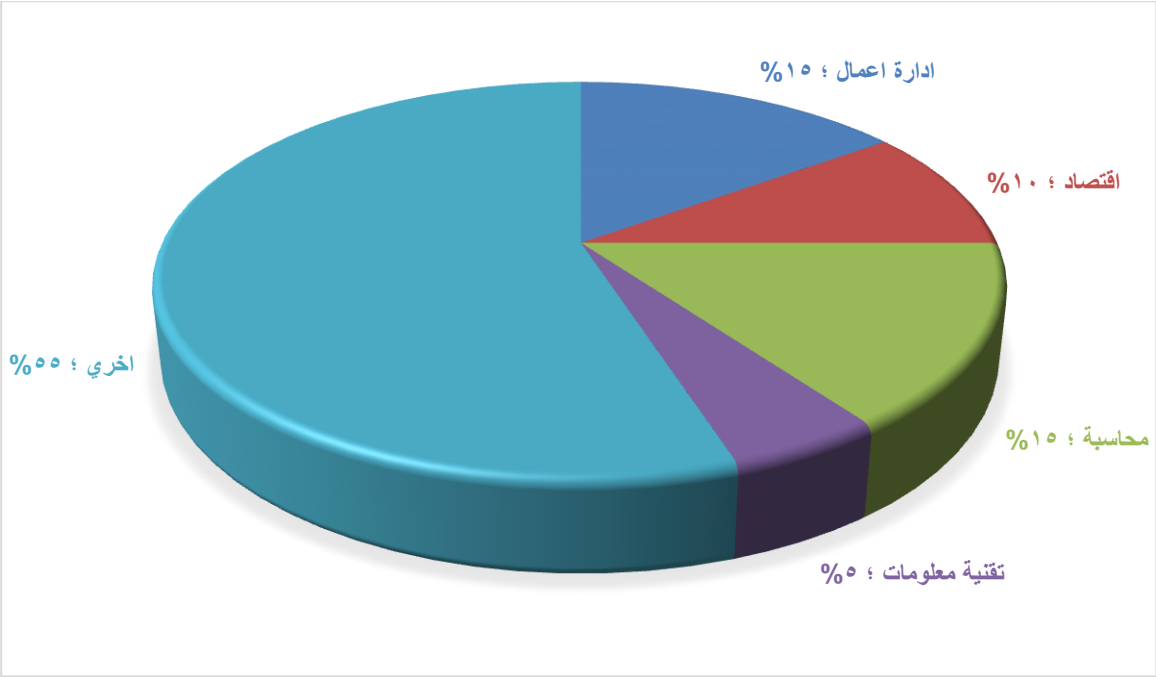

المصدر: الباحثة من بيانات الاستبيان ٢٠٢٣م.

من الجدول (٨) والشكل (٤) يتضح ان نسبة المحاسبة كانت ١٥ % ونسبة ادارة الاعمال ١٥% ونسبة الاقتصاد ١٠% ونسبة تقنية المعلومات ٥% والتخصصات الاخري ٥٥% وهي اكبر نسبة بين التخصصات الاخري..

٥ – المسمى الوظيفي : تم سؤال المبحوثين عن المسمى الوظيفي واعطو الاجابات الاتية :

(موظف ، اداري ، محاسب ، تقني ، اخري) والجدول (٩) الاتي يوضح الاجابات علي ذلك المتغير:

جدول (٩) المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية %
موظف	٩	%٤٥
اداري	٣	%١٥
محاسب	٢	%١٠
تقني	٠	%٠
اخري	٦	%٣٠
حجم العينة الكلي	٢٠	١٠٠.٠%

المصدر: إعداد الباحثة (من بيانات الاستبيان – ٢٠٢٣م).

شكل (٥) التوزيع التكراري لمتغير المسمى الوظيفي

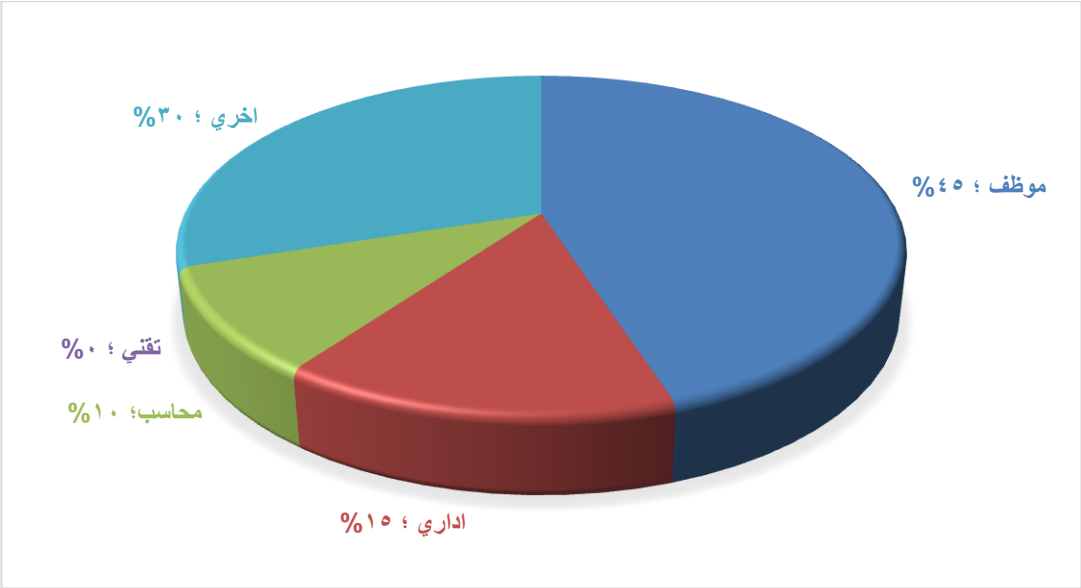

المصدر: الباحثة من بيانات الاستبيان ٢٠٢٣م.

من الجدول (٩) والشكل (٥) يتضح ان نسبة المحاسبين ١٠ % كمسمي وظيفي ونسبة الموظفين كانت ٤٥ % وهي اكبر نسبة بين المسميات الوظيفية الاخري وهذا يرجع الي طبيعة عمل المؤسسة وحوجتها للموظفين. ونسبة الاداريين ١٥ % ونسبة المسميات الوظيفية الاخري بلغت ٣٠ %.

تحليل البيانات الاساسية (المحاور):

جدول رقم (١٠) التوزيع التكراري والنسب المئوية لعبارات الفرضية الاولي

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسة التحرير الاقتصادي والتعليم الحكومي

العـبارة	الرأي									
	التكرار					النسبة المئوية				
	او افق بشدة	او افق	محايد	لا او افق	لا او افق بشدة	او افق بشدة	او افق	محايد	لا او افق	لا او افق بشدة
سياسة التحرير الاقتصادي ادت الي تدهور التعليم الحكومي	١١	٨	١	٠	٠	%٥٥	%٤٠	%٥	%٠	%٠
هناك مشاكل في الميزانيات الموجهة للتعليم الحكومي	١٤	٦	٠	٠	٠	%٧٠	%٣٠	%٠	%٠	%٠
تعاني وزارة المالية من شح مواردها مما ادي الي عدم توفر المرتبات للمعلمين في الولاية	١٣	٧	٠	٠	٠	%٦٥	%٣٥	%٠	%٠	%٠
تدهور البيئة المدرسية وفرض الرسوم الباهظة ادي الي تهرب الطلاب للتعليم غير الحكومي	١٣	٥	٠	١	١	%٦٥	%٢٥	%٠	%٥	%٥

المصدر: إعداد الباحثة (من بيانات الاستبيان – ٢٠٢٣م).

من الجدول (١٠) اعلاه يمكن ملاحظة الآتي:

١. اجاب كل افراد العينة على اسئلة هذا المحور حيث يبلغ حجم العينة (٢٠) وذلك بنسبة مئوية ١٠٠%.
٢. حصلت كل عبارات المحور على اعلى تكرار في الاستجابة للرأي (اوافق) ويمكن ملاحظة ذلك في كل عبارات المحور حيث نجد في العبارة (الثانية) انحاز لهذا الرأي ١٤ فرد بنسبة مئوية ٧٠ %، وكذلك يمكن تتبع بقية عبارات الجدول.
٣. حصلت كل عبارات المحور على اقل تكرار في الاستجابة للرأي (لا اوافق) ويمكن ملاحظة ذلك في كل عبارات المحور .

لعل الملاحظ من تحليل بيانات هذا المحور ان معظم استجابات المبحوثين من افراد العينة تركزت حول الموافقة والموافقة بشدة، وفى ذلك مؤشر عن قبول المبحوثين لما جاء في هذا المحور من عبارات وبالتالي يمكن القول بأنه هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسات التحرير الاقتصادي والتعليم الحكومي.

جدول (١١) التوزيع التكراري والنسب المئوية لعبارات الفرضية الثانية

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسة التحرير الاقتصادي والتعليم غير الحكومي.

العـــبارة	الرأي									
	التكرار					النسبة المئوية				
	او افق بشدة	او افق	محايد	لا او افق	لا او افق بشدة	او افق بشدة	او افق	محايد	لا او افق	لا و افق بشدة
سياسات التحرير الاقتصادي ادت الي ظهور استثمارات كبيرة في مجال التعليم غير الحكومي	١١	٧	٢	٠	٠	%٥٥	%٣٥	%١٠	%٠	%٠
نقص الاداريين في ادارة التعليم الحكومي	١٦	٣	٠	٠	١	%٨٠	%١٥	%٠	%٠	%٥
تستحوذ المدارس غير الحكومية علي نسب النجاح العالية لطلابها	١٨	٢	٠	٠	٠	%٩٠	%١٠	%٠	%٠	%٠
توفر المدارس غير الحكومية الكتاب المدرسي والبيئة	١٤	٦	٠	٠	٠	%٧٠	%٣٠	%٠	%٠	%٠

المهيئة للطلاب والمعلمين والمدربين الاكفاء										

المصدر: إعداد الباحثة (من بيانات الاستبيان – ٢٠٢٣م).

من الجدول (١١) اعلاه يمكن ملاحظة الآتي:

١. اجاب كل افراد العينة على اسئلة هذا المحور حيث يبلغ حجم العينة (٢٠) وذلك بنسبة مئوية ١٠٠%.
٢. حصلت معظم عبارات المحور على اعلى تكرار في الاستجابة للرأي (اوافق) ويمكن ملاحظة ذلك في معظم عبارات المحور حيث نجد في العبارة (الثالثة) انحاز لهذا الرأي ١٨ فردا بنسبة مئوية ٩٠ %، وكذلك يمكن تتبع بقية عبارات الجدول. وهذه العبارة حصلت على اعلى تكرار في الاستجابة للرأي (أوافق).
٣. حصلت معظم عبارات المحور على اقل تكرار في الاستجابة للرأي (لا أوافق) ويمكن ملاحظة ذلك في معظم عبارات المحور.

لعل الملاحظ من تحليل بيانات هذا المحور ان معظم استجابات المبحوثين من افراد العينة تركزت حول الموافقة والموافقة بشدة، وفى ذلك مؤشر عن قبول المبحوثين لما جاء في هذا المحور من عبارات وبالتالي يمكن القول بأنه هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسات التحرير الاقتصادي والتعليم غير الحكومي.

جدول (١٢) التوزيع التكراري والنسب المئوية لعبارات الفرضية الثالثة

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسة التحرير الاقتصادي وخدمات التعليم.

العبارة	الرأي									
	التكرار					النسبة المئوية				
	او افق بشدة	او افق	محايد	لا او افق	لا او افق بشدة	او افق بشدة	او افق	محايد	لا او افق	لا او افق بشدة
سياسة التحرير الاقتصادي ادت الي تركيز خدمات التعليم علي التعليم غير الحكومي	١٣	٧	٠	٠	٠	%٦٥	%٣٥	%٠	%٠	%٠
تدهور خدمات التعليم في المدارس الحكومية	١١	٦	٣	٠	٠	%٥٥	%٣٠	%١٥	%٠	%٠
من الخدمات التي يجب ان توفرها الدولة للتعليم الحكومي مجانية التعليم	١٧	٣	٠	٠	٠	%٨٥	%١٥	%٠	%٠	%٠
يجب ان تخصص الدولة جزء من نفقاتها لتطوير	١٦	٤	٠	٠	٠	%٨٠	%٢٠	%٠	%٠	%٠

خدمات التعليم الحكومي										

المصدر: إعداد الباحثة (من بيانات الاستبيان – ٢٠٢٣م).

من الجدول **(١٢)** اعلاه يمكن ملاحظة الآتي:

١. اجاب كل افراد العينة على اسئلة هذا المحور حيث يبلغ حجم العينة (٢٠) وذلك بنسبة مئوية ١٠٠%.

٢. انحازت كل استجابات المبحوثين عن عبارات هذا المحور للرأي (أوافق) حيث يلاحظ في العبارة الاولي انها قد حصلت على اعلى تكرار في الرأي (أوافق) حيث بلغ تكرار هذا الرأي ١٧، وذلك بنسبة مئوية ٨٥ % من العينة الكلية، وكذلك يمكن تتبع بقية عبارات الجدول.

٣. حصلت كل عبارات المحور على اقل تكرار في الاستجابة للرأي (لا اوافق بشدة) ويمكن ملاحظة ذلك في كل عبارات المحور.

لعل الملاحظ من تحليل هذا المحور ان معظم استجابات المبحوثين من افراد العينة تركزت حول الموافقة والموافقة بشدة، وفى ذلك مؤشر عن قبول المبحوثين لماجاء في هذا المحور من عبارات وبالتالي يمكن القول بأن هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين سياسة التحرير الاقتصادي وتوفير خدمات التعليم.

اختبار الفرضيات

جدول رقم (١٣) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة اختبار (تي) لعبارات المحورالاول (الفرضية الاولي)

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية	الاتجاه
سياسة التحرير الاقتصادي ادت الي تدهور التعليم الحكومي	.٨٥٠٠٣	٠.٤	٢٤.٢٢٢	١٩	.٠٠٠	اوافق
هناك مشاكل في الميزانيات الموجهة للتعليم الحكومي	.٦٥٠٠٣	٠.٥	١٨.٠٠٦	١٩	.٠٠٠	اوافق
تعاني وزارة المالية من شح مواردها مما ادي الي عدم توفر المرتبات للمعلمين في الولاية	.٧٢٥٠٣	٠.٤	٢٤.١٢٦	١٩	.٠٠٠	اوافق
تدهور البيئة المدرسية وفرض الرسوم الباهظة ادي الي تهرب الطلاب للتعليم غير الحكومي	.٨٧٥٠٣	٠.٣	٣٥.٤٠٦	١٩	.٠٠٠	اوافق
الوسط الحسابي الاجمالي	٣.٩٨					اوافق

المصدر: الباحثة من بيانات الاستبيان ٢٠٢٣م.

يتضح من الجدول (١٣) ان جميع افراد العينة كانت اجاباتهم متمركزة حول الموافقة والموافقة بشدة. حيث بلغ الوسط الحسابي العام لعبارات المحور الاول ٣.٩٨ وهو يقابل المقياس اوافق. وبناء علي هذا فان عبارات المحور الاول قد تحققت.

جدول رقم (١٤) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة اختبار (تي) لعبارات المحور الثاني (الفرضية الثانية)

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية	الاتجاه
سياسات التحرير الاقتصادي ادت الي ظهور استثمارات كبيرة في مجال التعليم غير الحكومي	.٩٥٠٠٠٤	.٥٠٣٨٣	٢٤.٤٧٨	١٩	٠.٠٠٠	اوافق بشدة
نقص الاداريين في ادارة التعليم الحكومي	.٦٢٥٠٠٣	.٦٢٧٨٨	١٦.٣٦٨	١٩	٠.٠٠٠	اوافق
تستحوذ المدارس غير الحكومية علي نسب النجاح العالية لطلابها	.٠٢٥٠٠٣	.٥٣٠٤٨	٢٤.١٤٣	١٩	٠.٠٠٠	اوافق
توفر المدارس غير الحكومية الكتاب المدرسي والبيئة المهيئة للطلاب والمعلمين والمدربين الاكفاء	.٩٧٥٠٠٣	.٨٣١٦٦	١٥.٠١٩	١٩	٠.٠٠٠	اوافق
الوسط الحسابي الاجمالي	٣.٨٥					اوافق

المصدر: الباحثة من الاستبيان ٢٠٢٣م.

يتضح من الجدول (١٤) ان جميع افراد العينة كانت اجاباتهم متمركزة حول الموافقة والموافقة بشدة. حيث بلغ الوسط الحسابي العام لعبارات المحور الثاني ٣.٨٥ وهو يقابل المقياس اوافق. وبناء علي هذا فان عبارات المحور الثاني قد تحققت.

جدول رقم (١٥) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة اختبار (تي) لعبارات المحور الثالث (الفرضية الثالثة)

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية	الاتجاه
سياسة التحرير الاقتصادي ادت الي تركيز خدمات التعليم علي التعليم غير الحكومي	.٣٥٠٠٠٤	.٤٨٣٠٥	١٧.٦٧٦	١٩	٠.٠٠٠	اوافق بشدة
تدهور خدمات التعليم في المدارس الحكومية	.٩٠٠٠٠٤	.٣٠٣٨٢	٣٩.٥٥٢	١٩	٠.٠٠٠	اوافق بشدة
من الخدمات التي يجب ان توفرها الدولة	.٨٠٠٠٠٣	.٥٦٣٨٧	٢٠.١٨٩	١٩	٠.٠٠٠	اوافق

للتعليم الحكومي مجانية التعليم						
يجب ان تخصص الدولة جزء من نفقاتها لتطوير خدمات التعليم الحكومي	.٦٧٥٠٠٣	.٤٧٤٣٤	٢٢.٣٣٣	١٩	٠.٠٠٠	اوافق
الوسط الحسابي الإجمالي	٤.٤٥					اوافق بشدة

المصدر: الباحثة من بيانات الاستبيان ٢٠٢٣م ،

يتضح من الجدول (١٥) ان جميع افراد العينة كانت اجاباتهم متمركزة حول الموافقة والموافقة بشدة. حيث بلغ الوسط الحسابي العام لعبارات المحور الثاني ٤.٤٥ وهو يقابل المقياس اوافق بشدة . وبناء علي هذا فان عبارات المحور الثالث قد تحققت.

النتائج :

١- إن سياسة التحرير الاقتصادي لها تأثير إيجابي علي التعليم غير الحكومي.

٢- إن سياسة التحرير الاقتصادي لها تأثير سالب في تدني مستوي التعليم الحكومي.

٣- إن هنالك نقص حاد في الاداريين بإدارة التعليم غير الحكومي مما أدي إلي عدم وجود قاعدة بيانات أو مرجعية خاصة به تعين الباحثين علي اجراء بحوثهم.

التوصيات :

١. الاهتمام بالمدارس الحكومية وتوفير خدمات التعليم لها.

٢. زيادة الميزانية الموجهة للتعليم الحكومي.

٣. تحسين البيئة التعليمية وتوفير الكتاب المدرسي للطلاب في المدارس الحكومية.

قائمة المصادروالمراجع

الكتب:

١. السيدة أبراهيم، احمد رمضان والسيد محمد احمد، اقتصاديات الموارد والبيئة، الدار الجامعية، (٢٠٠٧م).
٢. مالكم جنلز ومايكل رومر، اقتصاديات التنمية، دار المريخ، (١٩٩٥م).
٣. كمال الدين عبد الغني مرسي، قضية التعليم في العالم الإسلامي.

البحوث الجامعية:

١. ابو القاسم عبد الرحمن، دور التعليم في التنمية المستدامة في السودان، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة النيلين (٢٠٠٧م).
٢. اسامة سيد الحسن، أثر سياسة التحرير الاقتصادي على أداء بنك الخرطوم، رسالة لنيل درجة الماجستير، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الخرطوم، غير منشورة.
٣. عفاف محي الدين محمد علي ٢٠٠٩م، جامعة بخت الرضا، كلية التربية، قسم العلوم التربوية.
٤. محمد سيف الدين فهمي ١٩٧٥م، خريطة تعليمية للبحرين، وزارة التربية البحرين
٥. محمد منير مرسي، تخطيط التعليم واقتصادياته.
٦. مجاهدة خضر الشريف، دور التعليم في التنمية في السودان، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، جامعة النيلين، غير منشورة، (٢٠٠٥م).
٧. نديم شمسين ١٩٨٧م، بناء خريطة مدرسية لمنطقة قلمون، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التربية، جامعة دمشق، كلية التربية،(١٩٩٩م).

المجلات والمقالات:

١. سارة تاج السر، مقال " المدارس الخاصة أعباء بلا سقوف "، جريدة الصحافة العدد ٢٤٨، (٢٠١١/١/٢٤م).
٢. علي ادم عليان، مقال "التعليم " وزارة التربية والتعليم، (٢٠٠٩/١٢/٣١م).
٣. لائحة المدارس غير الحكومية لسنة (١٩٩٧م)، وزارة التربية والتعليم الولائية.
٤. منال حسين، التعليم الخاص، مقال عن جريدة الراي العام،العدد٥٢١ (٢٠١١م).
٥. يوسف عبد الله المغربي وعبد الرحيم احمد سالم ٢٠٠٩ ورقة دراسة السلم التعليمي السوداني ومقارنته اقليميا، الخرطوم..